كنته سجدتان عن سهوه وسهو امامه لان التجود لا يتكرر بتكرر السهو لان الجنايات الواقعة
في الصلوة من جنس واحد بابعاضها والصلوة وكل جنايات تعلقت من جنس واحد كبقية وقعها
بجزاء واحد اذا تاخر عنها كمن افطر عمدا في رمضان مرارا كفته بعد ها كفارة واحدة
ونظائره كثيرة وههنا كذلك لان الجزاء الذي هو التجود متاخر عن جميع ما وقع من
السهو ضرورة كونه في اخر الصلوة ولذا لو سجد لسهو امامه معه قرسهي فيما يقتضي تجد
ايضا تقديما للجزاء على السهو الثاني ولا ينتفي للمسبوق اي لا يباح له ان يقوم الى قضاء ما
سبق به قبل سلام الامام بل يكره تحريما لنفيه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على
الامام بقوله انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الحديث الا ان يكون الامام في ضرورة
سجود لصلوته عن الفساد كما اذا خشي ان انتظره ان تطلع الشمس قبل اتمام صلوته في المحراب وكل
وقت الحمر في الجمعة او تمتد مدة مسحه او يخرج الوقت وهو معذور او يبدو له الحدث
او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره ان يقوم قبل سلامه بقدر ما توده
قدر التشهد ولا يقوم قبل تصوره قدر التشهد اصلا كما قاز قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد
اي قبل ان يتعد قدر التشهد فالمسئلة على وجوه مبناها على ما يؤيده من قيام وقراءة
وركوع وسجود قبل تعود الامام قدر التشهد لا يجتد به لوقوعه منه قبل سروره
منفردا اذ لا يصح اقتداء قبل اتمام الامام صلوته ولا تتم ما لم يتعد قدر التشهد في القعدة
الاخيرة وان ما يقضيه اول صلوته في حق القراءة واذا تقرر هذا فالمسبوق منه
اما ان كان مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او باربع ركعات فان كان
مسبوقا بركعة ينظر ان قدر ما قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به
الصلوة على اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه جازت صلوته لو مضى على ذلك لان ذلك
المقدار وقع معتدا به فيتادى به فرض القراءة فانها عليه فرض لكونه ما سبق به
ركعة واحدة هي اول صلاته حكما في حق القراءة والا اي وان لم يقع من قراءته بعد
فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة فسدت صلوته ان مضى على ذلك
ولم يعد القراءة لان ما يأتي به وقراءة قد قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة
فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذ لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد
لترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لان فرائض القراءة عليه فيهما وعدم ما
يمكن تداركها فيه بعدهما بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا تفسد
صلوته بعدم وقوع مقدار ما يجوز به الصلوة من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
لتمكنه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرا فيما بعد الركعتين قدر ما يقتضيه مقدار ما يجوز به
الصلوة واعتد بما قراءه قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه فقد فسد صلوته ايضا

واعلم

واعلم ان المسبوق هو من قدم شرعه مع الامام بعد ما فاته الركعة الاولى معه والاحق
من خرج معه قبل فراغها ثم فاته شئ فيما بعد والمدرك من ادرك شيئا من الركعات
فجملة احكام المسبوق ما ذكره ومن جملتها انه في ما يقتضي كالمنفرد الا في اربع مسائل احدها
لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به لانه بان من حيث التحريمة اما لو نوى احد المسبوقين المتساويين
كبقية ما عليه فلا خطأ صاحبه في اقتضاء صح اقتداء صح فلو اقتدى مسبوق بمسبوق فسدت
صلوة المقتدي قرا او لم يقرا وذلك لان الامام ثانيها انه لو كبر ثانيا والاستيناف بعد استيناف
قاما معا لان الاول بخلاف المنفرد فانه لو كبر ثانيا والاستيناف لا يصير مستانفا اما لو نوى
صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق ثالثها ما تقدم انه لو سجد لسهوه اتم وبعد ما
قام لقضاء ما سبق قبل التقييد بالتحدة يعود ويسجد معه ولا يسجد بعده فرابعها بخلاف
المنفرد حيث لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه يأتي بتكبير التشريق اتفاقا بخلاف المنفرد
فانه لا يجب عليه عند ابي يوسف وفيما سوى ستة ذلك هو منفرد لعدم المشاركة فيما يقتضيه
حقيقة وحكما ومن جملتها انه لو قام حيث يصح قيامه وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في
السلام قبل تفسد صلوته والمفتى على ان لا تفسد وان اقتداؤه بعد المفارقة مفسد
لوقوعه بعد الفراغ فصار كعمد الحدث في هذه الحالة ومن جملتها انه لو تكلم الامام
سجدة تلاوة فسجد ها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه
يرفضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسهو ان سجد على القول بوجوب
السهو لتاخير سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته لانه عود الامام الى سجود
التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو واذا اقتضت فرغ الامام ومن
لم يسهو منفردا بعد لانها التي به وو ركعة تنضم فحقه ايضا ان لا يجوز الانفراد
ولو كان قيد ما قام اليه بسجدة لا يتابعه لتحقق انفراده ولو تابعه فسدت صلوته
رواية واحدة وان لم يتابعه فسدت اينما في رواية كتاب الصلوة ولا تفسد في رواية
النوادر وجه رواية الاصل انا لعود الى سجدة التلاوة رفض القعدة فتبين انه انفرد
قبل ان يقعد الامام وجه رواية نوادر ابي سليمان ان ارتفاض القعدة في حق الامام
لا يظهر في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفراده وخرج عن متابعته من كل وجه فلا
يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفضت كلها في حقه بعد استكمال انفراده بان ارتد الامام
والعياذ بالله بعد اتمامها او صلى الظهر يوم الجمعة بجماعة فخرج الى الجمعة او نقض
ظهره في حقه لا في حقهم الا ترى ان تيمما لو اقتدى بمسافر وقام قبل سلامه للاتمام
فنوى امام الاقامة حتى تحول فرضه اربعا فان لم يكن سجد عاد الى متابعة الامام
وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها واتم لا تفسد

عمل تقريبا المسبوق هو الاحق والمدرك